شاهد على العصر

أ. د. عصمت عبدالمجيد

شاهد على العصر

أ. د. عصمت عبدالمجيد

فى لقاء مع الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق، فى يوم الخميس ١٨ يونيو عام ٢٠٠٩ بمكتبه بشارع النيل؛ دار حوار بيننا عّرفته فيه بمجلة مصر الحديثة والهدف منها و نوعية أبحاثها، ثم بدأت فى طرح الأسئلة التى سبق أن وضعتها من خلال قراءاتى عن الدكتور عصمت ومن خلال تفنيد مذكراته التى جاءت بعنوان " زمن الانكسار والانتصار. مذكرات دبلوماسى عن أحداث مصرية وعربية ودولية. نصف قرن من التحولات الكبرى" طبعة دار النهار عام ١٩٩٨ .

وجاءت الاستفسارات على النحو التالى:

س: فى كتابكم ذكرتم عبارة تصف بها المذكرات تقول بأنكم أصدرتم هذا الكتاب:" لا ليكون سيرة ذاتية، ولكن تاريخاً لفترة وشهادة للتاريخ" .. فلماذا لم تفكرون فى تقديم هذه الشهادة من قبل؟

ج: لا بُد أن أعترف أن الفضل فى ذلك يعود لزوجتى التى لولا إلحاحها ما ظهرت هذه المذكرات للنور، إيماناً منها بأن كل من عاصر الكثير من الأحداث من موقع المسئولية عليه واجب أمام أمته بأن يعرض شهادته للتاريخ.

س: الموقف الذى اتخذه على ماهر باشا من والدكم الأستاذ محمد فهمى عبد المجيد بإجباره على ترك جمعية المواساة ومشروعاتها منذ السابع من أكتوبر عام ١٩٣٨، ثم المرسوم بإلغاء وظيفة وكيل عام مصلحة الجمارك الذى كان يشغلها والدكم.. هل تعتقد أنه واجهة لنظام الحكم آنذاك؟ وهل تأثر فكركم تجاه نظام الحكم بسبب ذلك الموقف؟

ج: الواقع أننى كنت مدركاً أن هذا الموقف موقفاً شخصياً لم أسقطه على النظام، على الرغم من الفساد الذى كان متفشياً فى عصر فاروق. لكننى تأثرت

بشدة خاصة بعد وفاة والدي الذى أقام مشروع جمعية المواساة الخيرية ـ والتى أصبحت مستشفى فيما بعد ـ والتى لم يكن الهدف منها على الإطلاق در الأموال، خاصة وأننا كنا أسرة ميسورة الحال وكانت والدتى تساعد والدي بأموالها الخاصة للصرف على هذه الجمعية من أجل خدمة الفقراء دون انتظار مقابل.وتأثرت أكثر بعد ما قامت ثورة يوليو وفوجئت بجمال عبد الناصر يستدعينى لمنزله بمنشية البكرى؛ وراح يثنى على المشروع الذى أقامه والدى واستنكر الإجراءات التى اتخذها على ماهر بأوامر من الملك فاروق ضد هذا المشروع الخيرى.

س: ذكرتم بعض رواد علم القانون الذين درستم على يديهم فى جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) أمثال الدكتور حامد سلطان، وحسن بغدادى، وحامد زكى، وزكى عبد المتعال وغيرهم.. فأى هذه الشخصيات تأثرتم بها؟

ج: جميعهم. فلم تكن دراسة القانون بالنسبة لى مجرد دراسة فقط، بل كان القانون عندي علم أنهل وأستفيد منه خاصة بعد الظلم الذى تعرض له والدي، وبالتالى كان كل من يدرّس لى أتخذه قدوة بعد قدوتى الأولى وهى أبى.

س: رسالتكم للدكتوراة فى القانون الدولى سنة ١٩٥٢ عن" محكمة الغنائم. دراسة مقارنة"؛ نكون سعداء لو أعطيتنا فكرة عنها وعن أسباب اختياركم لهذا الموضوع تحديداً؟

ج: محاكم الغنائم كانت موضوع الساعة منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والإجراءات المصرية التى اتخذتها ضد مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة، ومن هنا درست هذا الموضوع لمعرفة الكيفية التى ستخوض بها مصر أية مفاوضات مع إسرائيل مرتبطة بهذه المشكلة، ولم أكن أعلم أنه بمرور الزمن سأجلس مع إسرائيل على مائدة مفاوضات واحدة.

س: فى البداية عملتم فى قلم قضايا الحكومة ثم انتقلتم للعمل ملحقاً فى الخارجية؛ ولكن فى عام ١٩٤٩ أبديتم رغبتكم فى الانتقال من الخارجية والعودة

مـرة أخرى إلى قلم قضـايا الحكومـة أو مـجلس الدولة؛ نظراً لعـدم تمـتع مصـر بكامل سيادتها.. فهل هذا النقل كان سيجعل مصر تتمتع بهذه السيادة؟

ج: لا لن يحقق هذه السيادة الكاملة بالطبع، ولكن وزارة الخارجية تحديداً كان ينعكس عليها نقص السيادة بصورة أكبر من غيرها من المؤسسات الحكومية المصرية.

س: تطرقت فى المذكرات لدور صلاح سالم فى السودان.. فهل تعتقد كما ذكرتم أنه استطاع حقاً التوفيق بين الجنوب والشمال؟

ج: نعم، لقد قام بدور كبير فى هذا الاتجاه، ولم ينس أن مصر والسودان قلب واحد غير قابل للانقسام، هذا بجانب شريان الحياة الذى يربط البلدين وهو نهر النيل.

س: لكم صورة فى الكتاب عام ١٩٧١ فى جبهة السويس، فهل كان لزاماً عليكم ارتداء الزى العسكرى؟

ج: الحقيقة لا. لكن كنا نحاول فى هذا التوقيت التشبه بالجنود على الجبهة حتى نُشعرهم بأننا نقدِّر الدور الذى يقومون به من أجل إجلاء العدو عن الأراضى المصرية.

س: هل تعتقدون فى المقولة التى تقول بأن (السياسى المتشدد فى بلاده هو الذى يتنازل فى المفاوضات، فى حين أن السياسى المعتدل يخشى من التنازل حتى لا يتم اتهامه بالتفريط المتوقع منه مسبقاً)؟

ج: إلى حد بعيد، ولكنى لم ألاحظ هذا على الإطلاق فى المفاوض المصرى بعد ثورة يوليو، ربما ذلك ينطبق على المفاوض المصرى قبل الثورة نتيجة التناحر بين الأحزاب، والتشدد كان يصدر بصفة خاصة من حكومات الأقلية خوفاً من اتهام الشعب لهم بالتفريط.

س: ذكرتم أن قائد طائرة مصر للطيران التى سافرت عليها إلى باريس فى

الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ أبلغكم بأن لديه تعليمات بالمبيت فى براغ وعدم العودة إلى مصر فى ذلك اليوم وفقاً لتعليمات مصلحة الطيران المدنى ..فهل هذا تأكيد على أن مصر كانت على علم بموعد العدوان مسبقاً؟ أم أنها احتياطات تطلبتها حالة الحرب فقط؟

ج: أعتقد أن المناخ العام آنذاك كان يوحي بأن القيادات السياسية كانت تعرف بأن العدوان وشيك الوقوع، لكنها لم تصدق جرأة إسرائيل على القيام بهذا العمل!

س: لقد شرحتم " إنهاء حالة الحرب " فى المشروع اللاتينى الذى قُدم لمجلس الأمن عام ١٩٦٧ ، فنرجو إلقاء الضوء على هذا المشروع.

ج: بعد انعقاد قمة جلاسبورو بين الرئيس الأمريكى ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفييتى تم التوصل إلى اتفاق على تأييد تقديم مشروع لمجلس الأمن يقوم على نقطتين رئيسيتين: الأولى إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، والثانية انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة. وبالفعل تقدمت مجموعة الدول اللاتينية فى أغسطس ١٩٦٧ مشروع قرار أصبح يُعرف بالمشروع اللاتينى، وإن كان قد حظي بتأييد كل من واشنطن وموسكو، وكان هذا المشروع قائماً على أسس ثلاثة: الأول إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، والثانى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير، والثالث ضمان حرية الملاحة البحرية فى الممرات المائية.وكان هذا المشروع ممتازاً من وجهة النظر العربية، فلم يكن يعكس ثقل الهزيمة العربية، كما أن ما نص عليه من إنهاء حالة الحرب لم يكن سوى التزام سلبى على عاتق الأطراف العربية، وهو أمر يختلف اختلافاً بيّناً عن اشتراط قيام حالة سلام، يُحمِّل الدول العربية التزامات إيجابية، فإنهاء حالة الحرب لا يعنى تلقائياً قيام حالة من السلام، ولا يفترض فى إنهاء حالة الحرب فتح الحدود بين الدول الأطراف، ولا إقامة تمثيل دبلوماسى بينها، إلى آخر الأمور التى تميّز حالة

السلام بين الدول. وفى مقابل ذلك، فقد نص القرار على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة بعبارة صريحة لا تحتمل التأويلات والتفسيرات التى حاول بها البعض فيما بعد تفسير القرار ٢٤٢ .

س: توليتم عقب العودة من باريس عام ١٩٦٧ إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، وكما ذكرتم أنها كانت وزارة العلاقات الثقافية بقيادة الدكتور حسين خلاف.. فهل هى الإدارة الوحيدة التى تم استحداثها فى الخارجية بعد النكسة؟

ج: نعم، هى الإدارة الوحيدة التى استحدثتها القيادة السياسية للقيام بالدعاية فى السفارات المصرية بالخارج لنقل الصورة الصحيحة عن البلاد ونقل استنكارها تجاه العدوان للدول الأخرى.

س: الأسباب التى ذكرتموها عن إقصاء محمد حسن الزيات وزير الخارجية من منصبه، بجانب قوله بأن القرار ٢٤٢ صنماً ونحن العرب نعبده. فهل تعتقد بعد مرور هذه الفترة من الزمن أن القرار ليس صنماً خاصة فى ظل الأوضاع السائدة فى فلسطين؟

ج: لا ، أنا مؤمن تماماً بالقرار ٢٤٢ ، وأنه ليس صنماً، وأن المفاوضات على مر الأيام لا بُد أن تأتى بالنتيجة المرجوة.

س: جاء فى المذكرات عبارة تقول" تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء بألا تكون هناك علاقة تعاقدية بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التى تنظمها قوانين وقواعد وقرارات سيادية مصرية" . ما أحلى أن نتمسك بالسيادة المصرية فى أحلك اللحظات.

ج: نعم. فالسيادة المصرية هى أساس كل تصرف اتخذته مصر سواء حرب أم سلم.

س: فى سياق الحديث عن عودة الجامعة العربية إلى القاهرة فى بدايات حكم الرئيس مبارك، ذكرتم أن الأردن بادر بإعادة العلاقات مع مصر فى سبتمبر

١٩٨٤، وأن هذا كان منطلقاً للدول العربية كى تعيد علاقاتها مع مصر الواحدة تلو الأخرى. السؤال هو هل الدول العربية التى قاطعت مصر كانت لديها الرغبة فى إعادة علاقاتها مع مصر لكنها تخشى الإحراج أمام بعضها البعض؟ وهل مقاطعتها لم تكن عن اقتناع كامل؟

ج: أعتقد ذلك. فالدول العربية دائما ما تعود لبعضها ولا يفرقهم سياسة قد تكون غير مجدية. ثم أن العراق بقيادة الرئيس صدام حسين كانت تضع هذه الدول تحت ضغوط سياسية واقتصادية.

س: قد ينطبق ذلك على دول بعينها مثل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن كيف نطبق ذلك على دولة مثل ليبيا تتمتع بثروات نفطية كبيرة؟

ج: الضغوط كما ذكرت من قبل لم تكن ضغوطاً اقتصادية فقط، بل سياسية أيضاً، بجانب أن الخلافات بيننا وبين العقيد القذافى كانت قد ظهرت على السطح.

س: أثناء أزمة الخليج الثانية قال لكم سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى" إن شمساً جديدة ستشرق على الخليج، ومن مصلحة مصر عدم تقديم أو تبنى مشروع القرار" مشيرا بهذا إلى إدانة العراق الدولية. فهل الخطاب العربى ما زال يستخدم هذه الألفاظ الطنانة؟ وهل هذا القول يعنى خوف العراق من مكانة مصر وخوف حكومة بغداد من استجابة الدول العربية لها؟ وبالتالى خوف العراق من إجراء مصر للمفاوضات مع إسرائيل قد يكون من نتيجتها تحرير الأراضى العربية بعيداً عن الميكروفونات؟

ج: لقد وصل الغرور والصلف فى الخطاب الإعلامى العراقى آنذاك درجة كبيرة، ولذا كانت بغداد تخشى من الموقف المصرى، خاصة وأن العراق دائما كانت تعتبر نفسها كدولة نداً لدولة القلب العربى، ثم أن الدولة التى تزعمت جبهة الصمود والتصدى ضد مصر، مر الزمن عليها ورأت مصر تقف فى موقف

القيادة العربية لإدانة الاجتياح العراقى للكويت.

س: لا حظت أن المذكرات لم تتناول الجانب الشخصى لكم بقدر ما تناولت الأحداث العامة، ولذلك خلت من تمجيد الذات الذى عادة ما نجده فى المذكرات التى يكتبها اصحابها بعد فترة من وقوع الحدث.

ج: أنا لم أكتب هذه المذكرات من أجل تمجيد النفس بل إظهار ما كانت تمر به البلاد وأنا فرد من شعبها أتأثر بها وبأحداثها.

وفى نهاية اللقاء توجهت بالشكر والامتنان للدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق الذى سمح لى بإجراء هذا الحوار البنّاء والمثمر.

سيرة ذاتية للأستاذ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد:

- دبلوماسى مصرى وُلد عام ١٩٢٣ بمدينة الإسكندرية.

- والده هو محمد فهمى عبد المجيد مؤسس جمعية المواساة الخيرية بالإسكندرية الذى توفى عام ١٩٤٣ .

- أمه هى إحدى كريمات عائلة الناضورى العريقة بالإسكندرية وقد تزوجها والده عام ١٩٢٢ .

الحياة العلمية:

- تلقى عصمت تعليمه فى كلية سان مارك بالإسكندرية، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٤ . حصل على أربع دبلومات من جامعة باريس هى: دبلوم الدراسات العليا فى القانون ١٩٤٧، دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد ١٩٤٨، دبلوم معهد القانون المقارن ١٩٤٩، دبلوم معهد العلوم السياسية ١٩٤٩ .

- حصل على الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٥٢ .

المناصب الرسمية:

رئيس جمعية المحكمين العرب والأفارقة.

- الأمين العام لجامعة الدول العربية (١٥ مايو١٩٩١ ـ ١٥ مايو٢٠٠١).

- وزيرا للخارجية ١٩٨٤ ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية (١٩٨٥ـ ١٩٩١).

ـ سفيراً ومندوباً دائماً لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة بنيويورك (١٩٧٢ـ ١٩٨٣).

ـ وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء (١٩٧٠ـ ١٩٧٢).

ـ سفيراً لمصر لدى فرنسا (١٩٧٠).

ـ رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ومتحدثاُ رسمياً للحكومة المصرية بدرجة نائب وزير (١٩٦٩).

ـ مدير الإدارة الثقافية والتعاون الفنى بوزراة الخارجية (١٩٦٨ـ ١٩٦٩).

ـ أمين عام اللجنة الوزارية العليا للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى لجمهورية مصر العربية (١٩٦٩).

ـ مديراً لمكتب وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة (١٩٦٨).

ـ وزيراً مفوضاً بالسفارة المصرية فى باريس (١٩٦٣ـ ١٩٦٨).

ـ نائب مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية بالقاهر ة(١٩٦١ـ ١٩٦٣).

ـ مستشاراً بالبعثة المصرية الدائمة فى المقر الأوروبى للأمم المتحدة بجنيف (١٩٥٧ـ ١٩٦١).

ـ رئيس قسم المملكة المتحدة بوزراة الخارجية بالقاهرة (١٩٥٤ـ ١٩٥٧).

ـ ملحقاً وسكرتيراً ثالثاً بسفارة مصر فى لندن.

ـ محامياً لدى أقلام قضايا الحكومة(١٩٤٤ـ ١٩٤٥).

ـ مستشاراً سياسياً مسئولاً عن تنفيذ الاتفاقية المصرية/ البريطانية (١٩٥٤ـ ١٩٥٦).

د. صفاء شاكر.